الفصـــل الثاني :
علاقة العملية الانتخابية بتجسيد الديمقراطية وبتحقيق الحكم الراشد

تمهيد :

تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة ركنا أساسيا من الديمقراطية ودلالته على مدى رشاده الحكم السياسي، وهنا لابد من الانتباه إلى أن اختيار نوع النظام الانتخابي وكيفية تنظيم الانتخابات، تشكل مجالا واسعا للتلاعب بخيارات الناس، وتحد من مشاركتهم وبالتالي تنتقص من درجة الرشادة في الحكم.

كما تلعب الانتخابات دورا محوريا في تعزيز المشاركة والمساءلة والشفافية، وهي بطبيعة الحال من صفات إدارة الحكم الصالح ، والأصل أن تجرى الانتخابات بانتظام باعتبارها الوسيلة الرئيسية لمشاركة قطاع كبير من المجتمع وتفاعله مع الحكومة، وهذا هو الذي يؤدي إلى وجود تفاعل بين القادة والمواطنين.

بالإضافة إلى ذلك قد تشكل الانتخابات آلية للمساءلة، مما يضمن تجاوب تصرفات الحكومة مع رغبات المحكومين، كما أن الحملات الانتخابية العلنية قادرة على إظهار شفافية أكبر في سياسات الحكومة وممارستها.

من هذا المنطلق سيتم في هذا الفصل التعرض إلى جوهر علاقة الظاهرة الانتخابية بتجسيد الديمقراطية وتحقيق الحكم الراشد، إذ سيقسم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- ✓ **المبحث الأوّل** :علاقة العملية الانتخابية بالديمقراطية.
- ✓ **المبحث الثّاني** :علاقة العملية الانتخابية بتحقيق الحكم الراشد.

المبحث الأول :علاقة العملية الانتخابية بالديمقراطية:

تعتبر الانتخابات إحدى الوسائل الرئيسية للديمقراطية، فهي آلية أساسية إلى جانب آليات أخرى كالتعددية السياسية، الأحزاب السياسية، حرية التعبير ...وغيرها التي تجسد مجتمعه الوجود الحقيقي للعملية الديمقراطية، إلاّ أنّ العملية الانتخابية تبقى القناة الرئيسية للممارسة الديمقراطية، ومن ثم فإن سلامة هذه العملية من أولها وحتى آخرها هي السبيل الوحيد لمصداقية الجماهير في مدى وجود ديمقراطية حقيقية.

على العموم سيتم في هذا المبحث تحليل علاقة العملية الانتخابية بالديمقراطية من خلال العناصر التالية:

- ✓ **المطلب الأوّل** : خصائص الانتخابات الديمقراطية.
- ✓ **المطلب الثاني** : مبادئ الانتخابات الديمقراطية.
- ✓ **المطلب الثّالث** : معايير الانتخابات الديمقراطية.

المطلب الأول : خصائص الانتخابات الديمقراطية.

تشير التجارب المعاصرة إلى أن العملية الانتخابية لا تجري إلاّ في نظم الحكم الديمقراطية، التي تتطلب خصائص رئيسية ثلاثة ، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا : حكم القانون

وهو المبدأ الذي يعمل على تقييد سلطة الحكومة بدستور يخضع له الحكام والمحكومين على قدم المساواة ويسمح بتنظيم انتخابات تحتكم للنصوص القانونية لتفادي التلاعب بنتائجه [1]، ولا شك أن وجود القانون العادل وسيادته مقدمة ضرورية لخلق بيئة آمنة ومعروفة مسبقا لحياة وعمل جميع المواطنين . ويفترض في القانون أن يعلو على الحكم ذاته، وأن يكون معلنا ومعروفا ويطبق على الجميع بدون تمييز[2].

وبإشارة المسبقة، بأن هذا المبدأ يعمل على تقييد سلطة الحكومة بدستور، فإن هذا الأخير يعتبر القانون الأعلى للدولة والمجتمع، وبصفته هذه فهو الذي ينظم العلاقات القانونية التي تقوم عليها الدولة وجميع مؤسساتها وأجهزتها وكذلك الهيئات المدنية وحتى حياة المواطنين كأفراد وخضوعهم للدستور على شكل مبادئ عامة تنطبق على الجميع حقوق وواجبات المواطنين، وعلاقات المواطنين بالدولة، وسلطة هذه الأخيرة عليهم، ويحدد أيضا صلاحيات وواجبات جميع مستويات السلطة والحكم، وكيفية تشكيلها وتحديدها.

وفي نفس السياق، فإن حكم القانون باعتباره من خصائص الانتخابات الديمقراطية فهو يعمل على تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من خلال توفير آليات محددة لصنع القرارات وأخرى للمساءلة السياسية، وقيام نظام قضائي مستقل لحماية مبدأ حكم القانون، وصيانة حريات الأفراد وحقوقهم، و النظر في مدى دستورية القوانين .[3] هذا فضلا عن ضمان عدم خضوع السياسيين المنتخبين الذين يمارسون وظيفة السلطة السياسية لسيطرة أو مراقبة هيئات غير منتخبة كالمؤسسات العسكرية أو الأمنية أو الدينية، و كذا مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ووجود آليات للتوازن بين تلك السلطات.

ثانيا : التداول السلمي على السلطة:

[1] – محمد فهمي درويش، **مرتكزات الحكم لديمقراطي وقواعد الحكم الراشد**، القاهرة : دار النهضة العربية، 2010 ، ص185 .

[2] – علي خلفية الكواري، أحمد الدين عبد الفتاح ماضي (وآخرون)، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في واقع . الأقطار العربية** ، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ، ص.32 .

[3] – علي خليفة الكواري، " **ما العمل. ..من أجل المستقبل في شأن الدستور الديمقراطي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 190 ، 1990،ص 60-61.

إن تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة السياسية ، وحق القوى السياسية كافة في التنافس على مقاعد الحكم، يكون منخلا للاستناد إلى مبدأ أنّ الشعب هو مصدر السلطة، وأن الحكومة تقوم بممارسة مظاهر السلطة بهدف تحقيق المصلحة العامة للمواطنين وليس تحقيق مصالح فئة ما أو حزب معين، ولهذا فإنّ حرمان الشعب من التنافس على أي من المناصب التنفيذية أو التشريعية يتناقض مع مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، كما أنّ حرمان المنتخبين من ممارسة بعض سلطاتهم يتناقض مع هذا المبدأ.[1] وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ أن الشعب هو المصدر النهائي للسلطة لا يعني غياب أيّة مرجعيات عليا، ففي الديمقراطيات الغربية المعاصرة، على سبيل المثال، ثمة مرجعية عليا – أعلى من الدساتير–لا يستطيع النواب تجاوزها وسن تشريعات تتعارض مع مبادئها العليا وقيمتها الأساسية، وهي الأفكار المذهبية الفردية (الإيديولوجية الليبرالية) التي جاءت في مجموعة من الوثائق التاريخية كإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي وإعلان الاستقلال الأمريكي [2].

– وفي نفس السياق يمكن الإشارة إلى أن التداول السلمي على السلطة له إيجابيات عدة يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1 – إنّ التداول السلمي على السلطة هو المقدمة الأساسية لقيام نظام سياسي عادل ومنصف، ويتحقق ذلك من خلال قيام دولة دستورية ذات ثلاث سلطات مستقلة عن بعضها البعض، سلطة تشريعية تقوم على عاتقها مهام الرقابة والتشريع، وسلطة قضائية ذات قوة قضائية مستقلة، وسلطة تنفيذية مسؤولة مسؤولية كاملة أمام السلطتين التشريعية والقضائية.

2– إن التداول السلمي على السلطة هو الطريق الوحيد لحل جميع الأزمات والملفات العالقة، ومنها الأزمة الدستورية والبطالة والتمييز والفساد المالي والإداري .[3]

3– إن استمرار في المناصب الحكومية لأكثر من ثلاثة عقود ونصف قضية لا تتلاءم مع أبسط درجات الانفتاح والإصلاح المزعومة، ولا تتماشى مع التوجه العالمي نحو تحقيق مزيد من المشاركة الشعبية وتكريس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقيام دول مؤسسات القانون.

[1]- Joseph . Shumpeter, capitalism, Socialism, and Democracy, 3rd Ed, (New York: Harper, 1950), 259.

[2] - سليمان الغويل، **الانتخابات والديمقراطية " دراسة قانونية مقارنة "**، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا، 2003 ، ص55.

[3] - Joseph A, Shumpeter, ibid, p : 263.

وبالتالي ما يمكن الوصول إليه، هو أنّ التداول السلمي على السلطة هو استحقاق وطني لابد من تحقيقه وانجازه على أرض الواقع في إطار عملية التمكين السياسي للقوى الوطنية، التي لابد لها من إتاحة الفرصة أمام المواطنين لطرح برامجها وخططها التنموية، وهو السبيل الوحيد لخلق جو إيجابي للمنافسة لتحقيق الوصول إلى التنمية الشاملة وازدهار الدولة.

ثالثا :المواطنة كمصدر للحقوق والواجبات:

إن تنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالجماهير على أساس رابطة المواطنة؛ بمعنى تمتع جميع فئات المجتمع بالحقوق والواجبات كافة على قدم المساواة، وتساوي فرص المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية أمام المواطنين البالغين كلهم بلا أي شكل من أشكال التمييز على أساس الأصل واللغة والعرق أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، هذا فضلا عن وجود ضمانات لحريات الأفراد وحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمانات دستورية وقانونية لحماية حريات وحقوق الأقليات والفئات الضعيفة في المجتمع [1].

إذن هذا يعني أن الإطار الدستوري الديمقراطي يجعل من قاطني دولة ما، مواطنين يتمتعون بحقوق وواجبات متساوية وبفرص متكافئة للمشاركة في صنع القرارات السياسية وتولي المناصب العامة، وليس مجرد رعايا يتلقون قرارات الحكام وينفذها.

[1] - علي خليفة الكواري، أحمد الدين عبد الفتاح ماضي (وآخرون)، **مرجع سابق**، ص 38.

المطلب الثاني : مبادئ الانتخابات الديمقراطية:

يتضح مما سبق أن عملية الترسيخ الديمقراطي لا يمكن أن تتم في غياب المرتكزات الكاملة لنظام الحكم الديمقراطي، وبعد إرساء هذه المقومات يتم تنظيم انتخابات فعالة التي تعد الآلية الأساسية لتحقيق البناء الديمقراطي، وتتجسد مبادئ الانتخابات لإرساء نظام الحكم الديمقراطي في العناصر التالية:

أولا : مبدأ الشعب مصدر السلطة:

تقوم الانتخابات الديمقراطية بوظيفة التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، وتنفيذ آلية التمثيل النيابي، وذلك من خلال إتاحة الفرصة أمام الناخبين لممارسة أبرز صور المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات، وهو الاقتراع العام [1]، هذا يعني أن الحكومة تستند في ممارسة مظاهر السلطة إلى عنصر التفويض الشعبي، أي أن الحكم ليس حقا ألاهيا كما في النظم الثيوقراطية، وليس حقا موروثا كما في النظم الوراثية، كما أنه لا يتم من خلال القهر والغلبة كما في النظم العسكرية والديكتاتورية.

إن الربط بين مبدأ أنّ الشعب هو مصدر السلطة والانتخابات، يحدد الطريقة التي يستمد من خلالها ممارسة حقه في المقاومة والتغيير من لا يعبر عن مطالبها، كما أنّ هذا الربط يمّكن الإنسان من الإحساس بقيمته كمواطن مشارك في العمل العام وفي صنع القرارات، وليس مجرد متلق ومنفذ لما يقرره صناع القرار.

كما في المقابل هناك بعض الحكام في الدول غير الديمقراطية من يستخدم آلية الانتخابات لتحقيق مقاصد تتناقض تماما مع هذا المقصد، أي مع جوهر الانتخابات الديمقراطية الذي هو التعبير عن إرادة الشعب، فهدف هؤلاء يكون منصبا على إضفاء ما يضنونه شرعية شعبية على حكمهم المطلق [2] .

و يرتبط مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات كذلك بحق الشعوب في تقرير مصائرها وتحديد من يحكمها عبر صناديق الانتخاب دون تأثير مباشر أو غير مباشر من أي فرد أو مجموعة من الأفراد من داخل المجتمع أو من أية قوة أو هيئة خارجية، وهناك محاولات لبعض القوى الدولية تعمل على التأثير في نتائج الانتخابات في الدول، الأمر الذي يتناقض مع مبدأ الانتخابات الديمقراطية، من ذلك مثلا محاولة (الو .م .أ) التحديد المسبق لنتائج صناديق الاقتراع في بعض الأقطار العربية، بحيث تستبعد بعض التيارات وخاصة الإسلامية منها، مثل مقاطعتها الحكومة السلطة الفلسطينية في2006 . [3]

---

[1] – عبد الفتاح ماضي ،" **متى تكون الانتخابات ديمقراطية ؟** " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد16 ، 2008 ،ص22.

[2] – سليمان الغويل، **مرجع سابق** ، ص44.

[3] – علي خليفة الكواري، أحمد الدين عبد الفتاح ماضي (وآخرون)، **مرجع سابق**، ص 40.

ثانيا : اختيار الحكام:

توفر الانتخابات الديمقراطية الطريقة التي يتم فيها اختيار الحكام بتفويض شعبي، وانتقال السلطة إلى المرشحين الفائزين في الانتخابات، وذلك فيما يتصل برئاسة السلطة التنفيذية أو أعضاء المجالس التشريعية النيابية أو كلاهما، وذلك وفقا للقواعد ذات الصلة في النظامين السياسي والانتخابي فعلى سبيل المثال : تفرز الانتخابات في الديمقراطيات الغربية المعاصرة سلطة تشريعية تكون مسئولة أمام هيئة الناخبين، وسلطة تنفيذية تكون مسئولة إما أمام الناخبين مباشرة وإما أمام هيئات نيابية منتخبة كما هو الحال بالنسبة إلى الوزارات في النظم البرلمانية أو شبه الرئاسية . [1]

وهذا فضلا عن اختيار المسؤولين بالانتخابات في بعض المجالس الإقليمية والمحلية في جل الديمقراطيات المعاصرة، وفي النظم البرلمانية ذات نظام الحزبين الكبريين، يعد اختيار المجلس النيابي بالانتخابات اختيارا غير مباشر للسلطة التنفيذية، فترميم الحزب يحظى بالأغلبية في المجلس النيابي ويكون مرشح لمنصب رئيس الوزراء، وذلك كما هو الحال في النظام البريطاني، وفي الديمقراطيات المعاصرة لا يفترض بالضرورة أن يقوم نواب المجالس النيابية بالعمل وفقا لرغبات محددة للناخبين، إذ أنّ جوهر عملية الانتخابات هو ما يسمى نظرية التفويض العام (Populaire Mandate) ، أي تفويض هؤلاء النواب قدرا كافيا من السلطة لاقتراح سياسيات واتخاذ قرارات، وذلك تبعا للأوضاع و المتغيرات التي يواجهونها في أثناء فترة عملهم كنواب عن الشعب، وبغرض تحقيق ما يرونه متوافقا مع المصالح العامة للناخبين.[2] من خلال تمثيل جميع التيارات السياسية الرئيسية في مجتمع، وتمثيل أفضل للنساء والأقليات في الدول ذات التعددية العرقية أو اللغوية أو الدينية، وذلك وفقا لقواعد النظامين السياسي والانتخابي المعمول بهما في الدولة، أي على عكس الحال في الانتخابات التي يجريها الحكام المستبدون في النظم غير الديمقراطية التي غالبا ما تتيح هيمنة شبه مطلقة في البرلمانات من قبل الحزب الحاكم .

ثالثا :تسوية الصراعات السياسية بطرق سليمة:

إنّ الانتخابات هي آلية لتسوية الصراعات السياسية في الدولة الحديثة بطرق سليمة، وهي تؤدي إلى قبول جميع المتنافسين على المناصب السياسية المختلفة وقبول نتائج الانتخابات والتسليم بشرعية الفائزين، و لاسيما المتنافسين الخاسرين في الانتخابات، لذلك فالنظام الديمقراطي لا يقبل بتغيير الحكومات بطرق غير

[1] – ماضي عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص25 .

[2] – أحمد الدين، " **الديمقراطية والانتخابات** "، مجلة المستقبل العربي، العدد347 ، 2008 ، ص 5.

الاحتكام إلى أغلبية أصوات الناخبين، كالانتقال العنيف للسلطة بإنقلاب عسكري أو ثورة مسلحة بشكل مباشر، كما لا يمكن إقصاء حكومة جاءت باختيار الناخبين في انتخابات حرة ونزيهة بشكل غير مباشر[1].

أمّا في النظم غير الديمقراطية، فتتسم الانتخابات بأن نتائجها تكون معروفة مسبقا، وليس ثمة إمكانية لتغيير مركز القوة السياسية، وذلك ليس لثبات آراء الناخبين وإدراكهم للبدائل المطروحة، وإنما نتيجة للآليات التي يطورها الحكام للتأثير في أصوات الناخبين إما بالترهيب والعنف ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، أو بالترغيب وشراء الأصوات، أو بالتلاعب بنتائج الانتخابات أو بالتشبث بالسلطة بحجة عدم وجود بديل صالح للحكم أو إدعاء معاداة قوى المعارضة لمبادئ الديمقراطية.

رابعا :توفير الشرعية السياسية أو تجديدها:

فالانتخابات تقوم بوظيفة توفير شرعية شعبية للحكومة المنتخبة أو تجديد شرعية الحكومة القائمة فعن طريق الانتخابات الديمقراطية يصل إلى مواقع صنع القرار أولئك الذين يحظون بقبول الناخبين،فالشرعية تستند في النظم الديمقراطية إلا أنّ الحكومة المنتخبة تعمل في إطار المبادئ الديمقراطية، وتخضع لإرادة الشعب من خلال آلية الانتخابات التنافسية والدورية، وهذا بالطبع إلى جانب وسائل أخرى حال وجود إطار دستوري يحترمه الجميع، وآليات لمساءلة المسئولين ومحاسبتهم، وآليات للمشاركة السياسية، وصحافة حرة ومستقلة، واستقلال قضائي، والتمتع باستقرار سياسي واقتصادي، كما توفر الانتخابات الديمقراطية آلية لتجديد شرعية الحكومات القائمة، فحكومات الدول الديمقراطية قد يعتريها الضعف مع مرور الوقت، ومن ثم تحتاج إلى تجديد شرعيتها وسط ناخبيها، وهنا يستطيع النظام الديمقراطي – عن طريق آلية الانتخابات التنافسية الدورية– أن يجدد شرعية الحكومات القائمة، ويعزز الدعم الذي يوفره الناخبون لمن هم في مواقع صنع القرار[2]، إذن هو التجديد الذاتي لشرعية النظام الديمقراطي عن طريق الانتخابات الديمقراطية.

خامسا :محاسبة الحكام:

للإنتخابات مقصد مهم هو محاسبة الحكام ومسائلتهم وقت الانتخابات، أما من خلال تقييم برامج المتنافسين قبل الانتخابات، أو عن طريق مكافأة، أو معاقبة السياسيين إذا ما أرادوا الترشح مرة ثانية،وهذا المقصد يعد واحدا من ابرز مقاصد الانتخابات الديمقراطية في النظم النيابية المعاصرة، وإحدى الآليات الرئيسية التي يمكن من خلالها التأكد من أن الحكومة المنتخبة تستجيب بانتظام لمطالب الناخبين وترعى مختلف مصالحهم ، وقد اهتم كثير من خبراء السياسة بمناقشة مجمل الجوانب المتصلة بالمساءلة

[1] – ماضي عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص28 .

[2] – الزاوي مُحَمَّد الطيب، سلمى الإمام، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة** : عمان، دار الراية، 2011 ، ص 115.

الانتخابية،[1] أي مساءلة الحكام عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة بصفة دورية، وجعل بقائهم في مواقعهم مرهونا بأصوات الناخبين في تلك الانتخابات.

ولأن هذا النوع من المساءلة يعد محاسبة للمسئولين عما فعلوه في السابق، حيث أن آلية المحاسبة هي انتخابات التجديد أو الحصول على فترة جديدة وليس الانتخابات نفسها.

إذن فالمساءلة هي أحد الأسباب الأساسية وراء السماح بحق الترشح لأكثر من فترة واحدة في جل المناصب السياسية التي تتم بالإنتخاب، إذ أنّ مقصد المساءلة لن يكون ممكنا بغير هذا الحق، وفي نفس السياق ثمة وسائل تستهدف مساءلة الحكام قبل اختيارهم كأن يخضع المتنافسون على منصب ما لتقدير الناخبين وحكمهم قبل إجراء الانتخابات من خلال وعودهم الانتخابية وحملاتهم الدعائية والانتخابية، كما انه ثمة حالات يلزم فيها القانون الحكام باستشارة الناخبين عن طريق الاستفتاءات قبل اتخاذ القرار، وذلك حال القرار المتصلة بتعديل الدستور أو حال بعض القرارات المصيرية كالانضمام إلى تكتل إقليمي أو منظمة دولية.

سادسا :التجنيد السياسي:

تقوم الانتخابات الديمقراطية بدور تعبوي عام، فهي مصدر رئيسي من مصادر التجنيد السياسي ووسيلة مهمة من وسائل المشاركة السياسية، ففي النظم الديمقراطية المعاصرة يقوم السياسيون وقادة الأحزاب والكتل الانتخابية عادة بمهمة اختيار المرشحين للمناصب السياسية وإعداد البرامج السياسية لمواجهة المشكلات والتحديات العامة التي تواجهها مجتمعاتهم، لذا تؤدي الانتخابات الديمقراطية دورا محوريا في إعداد السياسيين والقادة وتدريبهم وتأهيلهم لمناصب أعلى، الأمر الذي يساهم في تجديد حيوية المجتمع ويضمن مشاركة عناصر جديدة في وضع السياسات وصنع القرار[2].

وعلى العكس من ذلك نجد المجتمعات التي لا تجري فيها انتخابات ديمقراطية غير قادرة على تجديد حيوية المجتمع ولا الدفع بعناصر جيدة إلى مواقع صنع القرارات، إذ يظل المجتمع فترات طويلة تحت سيطرة حزب أو جماعة ما، فتفتقد الأجيال بالكامل الفرصة في المشاركة في العمل السياسي وصنع القرار[3]، وما الانتخابات التي يجريها الحكام في بعض تلك المجتمعات تحت مسمى" الانتخابات البرلمانية "أو حتى

1 – أحمد الدين، **مرجع سابق** ، ص140.

2 – علي خليفة الكواري، أحمد الدين عبد الفتاح ماضي (وآخرون)، **مرجع سابق**، ص 46.

3 - الزاوي محمد الطيب، سلمى الإمام، **مرجع سابق** ، ص119.

انتخابات رئاسية" إلاّ وسيلة للسيطرة من خلال ترشيح الموالين والأتباع وضمان فوزهم بعد التلاعب بقوانين الانتخابات وإجراءاتها في جميع مراحلها، بدءا من الترشيح ومرورا بالتصويت وانتهاء بفرز النتائج و إعلانها.

إن هذا النوع من الانتخابات ليس وسيلة للتجنيد السياسي والمشاركة السياسية وإنما هو أداة للسيطرة على المجتمع وحرمانه من تجديد ذاته، وللحيلولة دون بروز سياسيين وقادة جدد يتنافسون على مواقع السلطة.

سابعا :التثقيف السياسي:

تقوم الانتخابات الديمقراطية بدور تثقيفي عام، فهي تشارك مع وسائل وقنوات أخرى في تثقيف المواطنين بالمسائل المتصلة بالعمل العام والشؤون السياسية قبل عملية الانتخابات وفي أثنائها، وذلك من خلال إذاعة مختلف برامج المرشحين والأحزاب وإعلانها، وكذا مواعيد الدعاية الانتخابية خلال فترة الانتخابات [1]، الأمر الذي يتيح الفرصة أمام الجميع للإطلاع على المشكلات والتحديات التي يواجهها، و كذلك فإنه في الدول الديمقراطية المعاصرة هناك علاقة طردية بين مستوى الوعي والثقافة والتعليم من جهة ومستوى المشاركة في الانتخابات من جهة أخرى.

على العكس من ذلك نجد تلك العلاقة سلبية في كثير من الدول غير الديمقراطية، فالانتخابات لا تجرى على أساس الأفكار والبرامج السياسية التي تعالج الشأن العام، وإنما على أساس الأشخاص ومصالحهم الشخصية، ولهذا يبتعد المتعلمون والمثقفون عن المشاركة فيها.

[1] - ماضي عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص 33-34.

المطلب الثالث : معايير الإنتخابات الديمقراطية:

تلتزم الدول بتسيير شؤونها الداخلية، بحيث تعتمد السلطة في حكمها على إرادة الشعب معبرا عنها في انتخابات دورية حرة ونزيهة، وسيتم في هذا المطلب تناول معايير الإنتخابات الديمقراطية والمتمثلة في معيارين أساسين هما : معيار حرية الانتخابات الديمقراطية، ومعيار نزاهة الانتخابات الديمقراطية.

أولا: معيار حرية الإنتخابات الديمقراطية:

يعني معيار حرية الإنتخابات الديمقراطية احترام الحقوق والحريات السياسية الرئيسية، كحرية الحركة، وحرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحرية المشاركة في التصويت، وغيرها وهي الحريات الواردة في الوثائق و الإتفاقيات الدولية ، وهذه الحريات تتفق مع الأمور التي اعتبرها(دال) شروطا مسبقة مجموعة لما سماه البولارشية[1] ؛ أي أنّ معيار حرية الانتخابات يشكل في الوقت نفسه أحد متطلبات الانتخابات الديمقراطية.

يمكن الإضافة إلى تلك الحريات والحقوق بعدين جديدين، الأول أن تجري الإنتخابات في ظل حكم القانون والثاني أن تتسم الإنتخابات بالتنافسية.

1) احترام مبدأ حكم القانون:

لعل أول معايير حرية الانتخابات الديمقراطية في النظم الديمقراطية وأبرزها أن تلك الانتخابات لا بد أن تحترم مبدأ حكم القانون ، الذي يعني أن ممارسة السلطة بشكل شرعي لا تتم إلا من خلال خضوع القائمين عليها والمحكومين لقانون مسبق على قدم المساواة [2]، وبالتالي هو مبدأ سيادة القانون بدلا من سيادة الملوك والأمراء، وطاعة القانون بدلا من الامتثال لقرارات الأفراد، ويعد هذا المبدأ من أبرز السمات التي أظهرت صورة الدولة المعاصرة على غيرها من صور المجتمعات الإنسانية، وهو أداة لتفادي استبداد الحكام بالسلطة، ووسيلة لردع أي تدخل للسلطة في حريات الأفراد.

وفي نفس السياق فإن خضوع الحكام والمحكومين لقانون مسبق على قدم المساواة هو اللبنة الأولى في عملية الإنتخابات الديمقراطية التنافسية ، وقد أفرزت بعض تجارب التحول الديمقراطي في العقد 20 و 21 حالات لدول أجرت إنتخابات ديمقراطية تنافسية قبل إنشاء المؤسسات الرئيسية للدولة الحديثة ، مثل حكم القانون، مؤسسات المجتمع المدني، استقلال القضاء، حكم مقيد بدستور عصري، وذلك حال ما حدث في روسيا الفيدرالية في تسعينات القرن20، فمع ضعف المؤسسات الدولة إستطاع الرئيس المنتخب ديمقراطيا

[1] – علي خليفة الكواري، أحمد الدين عبد الفتاح ماضي (وآخرون)، **مرجع سابق** ، ص 45.

[2] – الزاوي محمد الطيب، سلمى الإمام، **مرجع سابق** ، ص122.

أن يجمع سلطات واسعة في يده، وفي إفريقيا أدى ضعف مؤسسات المدنية وغياب حكم القانون إلى وجود تهديدات عدة للتجارب الديمقراطية الناشئة، يأتي على رأسها تدخل الجيش، وتدني معدلات الدخل وتفشي المشكلات العرقية والحروب الأهلية[1] .

2) احترام مبدأ التنافسية:

بمعنى وجود تنافس حقيقي بين مرشحين متعددين أو برامج مختلفة ويتضمن هذا المعيار أمرين رئيسين:

أ/**المعيار الكمي الصرف** : وهو ضرورة ألا تقتصر الانتخابات على مرشح واحد فقط، كما كانت الحال مع النظم الماركسية ذات نظم الحزب الواحد في الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق أوروبا والعديد من دول أفريقيا وآسيا قبل موجات التحول في الثمانينات والتسعينات.

وقد أفرزت بعض التجارب انتخابات ذات مرشحين متعددين، لكن دون أن تترك للناخبين حرية الاختيار من بين بدائل حقيقية، إذ تمارس السلطة أنواعا متعددة من الترغيب، أو الترهيب، أو التزوير، بغية ضمان فوز مرشحي تيار الحكومة فقط وذلك كما كانت الحال في بعض نظم الحزب المسيطر والنظم ذات التعددية الزائفة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وغيرها [2] .

كما يمكن الإشارة إلى أنه قد يكون هذا النوع من الانتخابات ذات المرشحين المتعددين غير تنافسي نظرا إلى هيمنة الحزب الحاكم على مرشحي التيارات الأخرى، كما كانت الحال في مصر واسبانيا في السبعينات.

ب/المعيار الكيفي : أي ضرورة توفر بدائل متعددة في التنافس الانتخابي؛[3] أي أنّ الإنتخابات التنافسية الحرة لابد أن توفر أمام الناخب إختيارات وبرامج متعددة ومختلفة، فتشابه البرامج الحزبية أو تراقبها يقلل من درجة التنافسية التي يجب أن تتمتع بها الإنتخابات الديمقراطية.

وبشكل عام، فقد تهدد الممارسات الفعلية لبعض الحكومات مبدأ التنافسية، وذلك من خلال تدخل الحزب الحاكم ضد الأحزاب المتنافسة ووضع قيود وعراقيل قد تتسم بالشرعية القانونية حال ما حدث في البرازيل بعد عام 1964 ، وإيران قبل عام 1975 ، ومصر منذ عام 1976 ، كما أنّ بعض النظم تقوم بوضع عراقيل إجرائية لمنع نشوء أحزاب أو جمعيات أهلية تنافس الحكومات القائمة، وذلك حال الحظر الذي

[1] – سليمان الغويل، **مرجع سابق** ، ص44.

[2] – الزاوي مُحَمَّد الطيب، سلمى الإمام، **مرجع سابق** ، ص122-123.

[3] – علي خليفة الكواري، أحمد الدين عبد الفتاح ماضي (وآخرون)، **مرجع سابق** ، ص 52.

تفرضه السلطات الحاكمة في مصر وتونس على أنشطة جماعة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي بشكل عام، ومثله الحظر الذي تفرضه إيران على الأحزاب الوطنية.

وبالتالي ما يمكن استنتاجه، هو أنّ عنصر التنافس ليس مطلقا فثمة قيود ترد عليه حتى في أعرق النظم النيابية ذات التعددية الحزبية، على سبيل المثال تمتع بعض الأحزاب بالإمكانيات الضخمة مادية وتنظيمية الأمر الذي يمكنها من حشد أعداد كبيرة من المؤيدين ، وذلك على عكس الحال مع الأحزاب الصغيرة ذات الإمكانيات المحدودة.

3) ضمان حريات المعرفة والتعبير والاجتماع والإعلام:

تعد حماية حريات الأفراد وحقوقهم الرئيسية، ولاسيما حريات المعرفة والتعبير والاجتماع والإعلام من معايير حرية الانتخابات الديمقراطية، وتتصف حرية المعرفة إلى حق الناخبين في معرفة آراء كل المرشحين وأفكارهم وبرامجهم في الانتخابات ومناقشتها دون قيد أو شرط أو خوف من التعرض للأذى من السلطات.

ويتطلب هذا ضمان حق المرشحين للمناصب السياسية في الإعلان عن أفكارهم وبرامجهم والترويج لها بين الناخبين دون قيود أو معوقات، وكذا حق عقد الاجتماعات والمؤتمرات الانتخابية والتجمعات الجماهيرية وذلك دون تمييز أو قيود من قبل السلطة [1]. ويرتبط هذا بحق كل المرشحين في الحصول على فرص متساوية في استخدام موارد الدولة ووسائل الإعلام المختلفة لعرض برامجهم وآرائهم بحرية ودون خوف من بطش السلطة التنفيذية [2].

ويمكن القول أنه قد أثارت هذه الحريات الكثير من النقاش حول ضرورة ضمان حد الأدنى من هذه الحقوق، ولاسيما حق استخدام وسائل الإعلام وعقد المؤتمرات الانتخابية لكل المرشحين الأغنياء منهم والفقراء عن طريق تخصيص الإعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض.

4) حرية تشكيل المنظمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية:

ويرتبط بعنصر التنافسية ضرورة ضمان حرية تشكيل المنظمات السياسية المستقلة عن سلطة التنفيذ من أحزاب وتكتلات سياسية وغيرها، وكذا ضمان حرية الترشيح في الانتخابات؛ وهذا يعني عدم وجوده قيود رسمية على إنشاء تلك المنظمات والتنافس على المناصب السياسية والمقاعد النيابية.

ومن هنا يجب ألا تشهد الإنتخابات الديمقراطية ممارسات مثل إقصاء فئة أو جماعة ما من حق الانتظام في حزب أو تكتل سياسي أو الترشح لمناصب سياسية، وذلك مثلما فعل الحزب الحاكم في المكسيك

1 – علي خليفة الكواري، أحمد الدين عبد الفتاح ماضي (وآخرون)، **مرجع سابق** ، ص 53.

2 – أحمد الدين، **مرجع سابق** ، ص48.

قبل عام 2000 ، أو كما هي الحال الآن في بعض الدول العربية التي تحظر على التيارات السياسية الإسلامية أو الوطنية تشكيل أحزاب سياسية، كما تشهد الانتخابات الديمقراطية ممارسات مثل التنكيل بالمعارضين ووضع العراقيل أمامهم قبل عملية الانتخاب وأثنائها، كحال ما حدث في انتخابات 2006 في بيلاروسيا ومثلما حدث من قبل في توغو عام 1991 وأرمينيا1994 [1].

ثانيا : معيار نزاهة الانتخابات الديمقراطية.

يرتبط معيار ونزاهة الإنتخابات بعنصر الحياد الذي يجب أن تتسم به الجهة المشرفة على الإنتخابات في تعاملها مع كل أطراف العملية الإنتخابية من مرشحين وناخبين ومشرفين ومراقبين، وفي جميع مراحلها، بدءا بحق الإقتراع ومرورا بكيفية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية وكيفية ممارسة هذا الحق وانتهاء بكل ما يتصل بالإشراف على الإنتخابات ، وفرز الأصوات وإعلان النتائج، كما ترتبط كذلك نزاهة العملية الإنتخابية بمبدأ الدورية والانتظام، وفيما يلي أبرز معايير نزاهة الانتخابات الديمقراطية.

1 حق الاقتراع العام

ترتبط الانتخابات الديمقراطية التنافسية بحق الاقتراع العام، أي حق كل المواطنين البالغين المسجلين في الاقتراع في الانتخابات دونما تمييز علي أساس اللون أو الأصل أو العرق أو المكانة الاجتماعية أو النوع أو اللغة.... الخ ، وترتبط بحق الاقتراع العام قاعدة شخصية واحد(صوت واحد) ، بمعني أن لكل ناخب صوتا واحدا أو ما يسمى الوزن المتساوي للأصوات، وهما يرتبطان بمبدأ رئيسي من مبادئ الديمقراطية ألا وهو المساواة السياسية، التي تعني تكافئ الفرص أمام كل المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية.[2] وبالتالي فإن الحرمان القانوني لطبقة معينة أو جماعة ما من حق الاقتراع ينقص من نزاهة الانتخابات، وذلك حال حرمان المرأة من حق الترشح والاقتراع في الكويت قبل عام 2006 ، أو الحرمان غير المباشر لفئات معينة كأن يتم إعادة توطين أو طرد فئة معينة من السكان، كما حدث مع السود غير العرب في موريتانيا مطلع التسعينات.

2 تسجيل الناخبين بشفافية وحياد:

على الرغم من أن تسجيل الناخبين في سجلات إنتخابية ليس شرطا ضروريا للإنتخابات الديمقراطية، فإنه يعمل على تحقيق هدفين رئيسيين، فالتسجيل يوفر آلية للنظر في المنازعات التي قد تثار في شأن حق الفرد في التصويت، وذلك بشكل منتظم وقبل يوم الانتخابات ذاته ، ولهذا بالطبع أهمية كبرى في الحالات

[1] – ماضي عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] – جمال علي زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي** ، القاهرة :مكتبة الشروق الدولية، 2005 ، ص104.

التي يحاول فيها الشخص ما لا يمتلك الحق في التصويت أن يدلي بصوته في الإنتخابات أو عندما يحاول شخص أن يمارس حقه مرتين، ومن ناحية أخرى تسجيل أسماء الناخبين في سجلات إنتخابية من تنظيم أعمالها المتصلة بتحديد الدوائر الانتخابية وتوزيع القوة البشرية المشرفة على الدوائر المختلفة [1].

3 الحياد السياسي للقائمين على الانتخابات:

وذلك يكون بدأ بالإشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين ومروراً بإدارة يوم الإنتخابات وانتهاء بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية، والإشراف على حق الناخبين والمرشحين في الشكوى والتظلم أو الطعن [2]، ومن الناحية الوظيفية تعمل الإدارة المشرفة على الإنتخابات في إطار النظام القانوني السائد على إحترام مبدأ سيادة القانون، ولذا فإن التأكد من معاملة كل الناخبين وكل المرشحين وفقا للقانون ودون أدنى تمييز على أساس اللغة أو العرق أو الأصل أو المكانة الاجتماعية أو حتى الوضع الاقتصادي يعد أبرز مهمات تلك الإدارة.

وبالتالي تكتسب الإدارة المشرفة على الانتخابات ثقة المواطنين، من خلال إلتزامها بالحياد السياسي والحزبي، ويتطلب هذا الحياد الإبتعاد عن أية تصرفات قد يفهم منها تغليب مصالح الحكومة القائمة أو مصالح حزب سياسي معين.

أما من الناحية الهيكلية يرتبط الحياد السياسي بأمور ثلاثة هي :الشكل التنظيمي للإدارة المنوط بها إدارة الإنتخابات، وحجم السلطة الممنوحة لها، وعلاقتها بالسلطتين التنفيذية والقضائية. وتقدم التجارب الديمقراطية المعاصرة العديد من الأشكال في هذا الصدد، فبينما تتبع إدارة الإنتخابات في كل من إنجلترا وفرنسا الإدارات المحلية تدار محليا في(الو.م.أ) مع وجود بعض القيود التي يحددها الدستور الفيدرالي فإن بعض الدول الديمقراطية تقيم لجانا أو إدارات دائمة الإنتخابات ؛ ومستقلة تماما عن السلطة التنفيذية [3].

ويمكن الإشارة في نفس الصدد أنه في بعض الحالات ولاسيما وقت التحول إلى الديمقراطية لا تقتصر وظيفة اللجان المشرفة على الإنتخابات ، إدارة الإنتخابات والإشراف عليها واعلان نتائجها، وإنما تمتد لتشمل النظر في صلاحية إجراءاتها ودقة نتائجها، وذلك كما حدث في أول إنتخابات ديمقراطية تنافسية في جنوب إفريقيا بعد إنهيار نظام الفصل العنصري.

[1] – حميدي عبد الرحمان حسن ، " **الديمقراطية والانتخابات ..... تحديات أمام الأحزاب**" ، السودان: مجلة الأيام ، العدد65 ، 2008 .ص 17 ،

[2] – جمال علي زهران،، **مرجع سابق** ، ص111.

[3] – حميدي عبد الرحمان حسن ، **مرجع سابق** ، ص20.

4 -قانون انتخابي عادل وفعال:

تستند نزاهة عملية إدارة الإنتخابات بشكل رئيسي، إلى القانون الإنتخابي الذي ينظم عملية الإنتخابات في مختلف مراحلها ويتيح لكل أطراف العملية الإنتخابية من ناخبين ومرشحين ومشرفين الوقوف على الكيفية التي تتم من خلالها إدارة الانتخابات وإعلان نتائجها، والنظام الإنتخابي يحدد القواعد التي تضعها النظم الديمقراطية بغية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية والذي لابد أن ينسجم مع التركيب الإجتماعي للمجتمع وعلى وضع يمكن معه تمثيل كل الفئات والجماعات المشكلة للمجتمع [1].

5 -دورية الانتخابات:

يستند هذا المبدأ إلى سمة رئيسية من سمات الديمقراطية، وهي أن تقلد المناصب السياسية تحدد زمنيا بفترات محددة، فالمسئولون المنتخبون لا ينتخبون مدى الحياة في الديمقراطيات المعاصرة، كما أن محاسبة الحكام ومساءلتهم تقتضيان أن يتم الاحتكام إلى الناخبين بشكل دوري ومنتظم بغرض الوقوف على آرائهم في شأن السياسيين المنتخبين للمناصب السياسية والبرامج والسياسات المختلفة [2].

وبالتالي يعني ما تقدم أن الحكام في الديمقراطيات المعاصرة لا يمتلكون الحق في تأجيل إنتخابات محددة سلفا أو إلغائها، كما أنه لا يمكن لهم تمديد فترة تقلدهم المناصب السياسية، إلاّ أنه يمكن الإشارة إلى أنّه في بعض دول العالم الثالث هناك حكام يحاولون التلاعب بالقيود الدستورية التي تفيد عدد المرات الترشح لمنصب رئاسة الدولة، الأمر الذي يتناقض كلية مع مبدأ دورية الإنتخابات، وذلك كما حدث في مصر وتونس ولبنان و كذلك في بوركينافاسوو أوزبكستان وتركمتستان.

[1] - أحمد الدين، **مرجع سابق**، ص53-54.

[2] - الزاوي محمّد الطيب، سلمى الإمام، **مرجع سابق** ، ص116-117.

المبحث الثاني : علاقة العملية الإنتخابية بتحقيق الحكم الراشد.

المطلب الأوّل :العملية الانتخابية وإشكالية تعزيز المشاركة السياسية في إطار الهندسة الإنتخابية.

تشكل الهندسة الإنتخابية عملية سياسية مفعلة لحقوق المواطنة بالمشاركة السياسية في اختيار من يمثل المواطنين و من يحكم بإسمهم ومن يشرع في البرلمان نيابة عنهم، ومن يقرر محليا أو جهويا بإسمهم،كما تعد الإنتخابات أحد الركائز الإجتماعية المحققة للتجانس المجتمعي و الإستقرار السياسي، إذ أنها إضافة لكونها آلية اتصال سياسي و التجديد النخبوي، فهي أيضا الإطار الأوّلي المحدد لمشروعية النظام السياسي و توجهاته العامة و طبيعته.

وتعد المشاركة السياسية حجر الزاوية وركيزة أساسية للديمقراطية وتحقيق الحكم الراشد، يتوقف تطور هذه الأخيرة ونموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته وجعلها حقل يتمتع به كل إنسان في المجتمع ، كما أنّ المشاركة السياسية الجادة والهادفة هي التي تخلق معارضة قوية؛ وبالتّالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية عند الشعب وهي من الوسائل الهامة لمقاومة الظلم والجور والاستبداد.

إذن سيتم في هذا المطلب تناول تعريف المشاركة السياسية وأنواعها ومراحلها، ثمّ يتم التطرق لتعريف الهندسة الإنتخابية بإعتبارها الآلية الكفيلة لضمان المشاركة السياسية وكذلك شروطها، ويتم التعرض لدور الإنتخاب في تعزيز المشاركة السياسية وأخيرا يتم تناول دور الهندسة الإنتخابية في ترسيخ الديمقراطية والحكم الراشد.

أولا : مفهوم المشاركة السياسية:

1) تعريف المشاركة السياسية:

أ/ تعريف " صموئيل هينتنجتون " "ونيلسون : "المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به مواطنون . معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي [1]."

إن هذا التعريف يركز على أنّ المشاركة السياسية تشير إلى الأنشطة الإرادية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها في إختيار الحكام وتكوين السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتأثير فيها.

ب/ تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ":المشاركة السياسية هي أن يكون لكل مواطن في المجتمع دور في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة ، تقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير وعلى قدرات المشاركة البناءة. [2]

إن هذا التعريف يرى أن المشاركة السياسية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح والديمقراطي " مؤسسات شرعية" ، وهو يرى كذلك أنّها مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية.

2) **أنواع المشاركة السياسية :** وهي تشمل:

أ) ممارسوا النشاط السياسي: ويشمل من تتوافر فيهم بعض الشروط الهامة مثل :عضوية منظمة سياسية، حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، المشاركة في الحملات الانتخابية....الخ.

ب) المهتمون بالنشاط السياسي: كالذين يصوتون في الإنتخابات " الناخبين "ويتابعون بشكل عام ما يجري على الساحة السياسية.

ج) الهامشية في العمل السياسي : ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا بالعمل السياسي، وان كان بعضهم يشارك في أوقات الأزمات أو عند إحساسهم بتهديد مصالحهم. [3]

د) المتطرفون سياسيا : وهم الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف.

ما يمكن استنتاجه مما سبق هو أن المشاركة السياسية توجد في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها وان كانت بالطبع تبدوا أكثر وضوحا وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية، واحتراما لمنظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة تنافسية.

---

[1] – خالد بن جدي، "**الانتخابات ورهانات المشاركة السياسية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة قسنطينة ، 2002 / 2003 .ص 22.

[2] – داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية** ، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2000 ، ص358 .

[3] – محمد فهمي درويش، **مرتكزات الحكم لديمقراطي وقواعد الحكم الراشد**، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2010. ص189.

ثانيا :تعريف الهندسة الإنتخابية:

يقصد بالهندسة الانتخابية صياغة القواعد و الأطر و الآليات الكفيلة بضمان المشاركة السياسية الدورية للمواطنين في كنف النزاهة و الحرية و التعددية و الانتظام ، أي توفير الشروط الأساسية لشفافية و مصداقية الانتخابات على المستويات التنظيمية والتمويلية و التسييرية و الإجرائية و حتى الإعلامية [1].

ثالثا :شروط الهندسة الإنتخابية:

تقوم الهندسة الإنتخابية أساسا على توفير مجموعة من الشروط وهي:

1 - وجود هيكلة حقوقية وطنية مركزة على مركزية الإنسان –المواطن –كمصدر وغاية للعمل السياسي ومضمونة بآليات دستورية و قانونية واضحة.

2- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في بناء النظام الانتخابي(تقسيم الدوائر ، نمط تصويت)..... طبيعة المجتمع من حيث كونه متجانسا أو تعدديا.

3 - ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأحزاب السياسية و مستوى نضجها الديمقراطي.

4- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الامتداد الجغرافي للدولة و مستوى الكثافة السكانية و توزيعيها .

5– ضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدولة بكونها وحدوية أو فدرالية.

6– ضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي و مكانة السلطة التشريعية فيه.

7– ضرورة مراعاة طبيعة الثقافة السياسية السائدة و المرتبطة بمستوى تعقد و تجدر التنمية السياسية المحلية من منظور معايير الديمقراطية المشاركاتية.

8– ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المستوى الفعلي و العملي للرقابة المؤسساتية بالجزاء على السلطة التنفيذية من لدن السلطة التشريعية.

9– ضرورة مراعاة مدى استقلالية السلطة القضائية و مدى قدرتها على فرض أحكامها على الجميع [2].

[1] –أحمد قوق،'الهندسة الإنتخابية مقاربة معرفية'، ص3–4 ، متحصل عليه من ،http://www.arabrenewal.org/articles، تاريخ الإطلاع ، 2016/03/17.

[2] – – محمد زين،**'أسس العملية الإنتخابية'**،متحصل عليه من الموقع ،www.30dz.justgoo.com ، تاريخ الإطلاع 2016/03/22.

رابعا :الانتخاب كوسيلة لتعزيز المشاركة السياسية.

إن الحكم الصالح قد لا يكون بالضرورة بحاجة إلى الديمقراطية في كل دولة وفي كل مرحلة تاريخية، إلا أنّ الديمقراطية تعتبر أداة مهمة وحافزا كبيرا للحكم الصالح [1].هذه الأداة هي قدرة الشعب في القضاء على الفساد وعلى فرض قبول المساءلة أو حتى مجرد إبعاد القادة غير الفاعلين على فترات منتظمة أما الحافز بالنسبة للقادة السياسيين فهو إحداث تحسينات مرئية وموزعة بصورة عامة في جودة الحياة إذا توافرت لديهم الرغبة في إنتخابهم مرة أخرى [2]. وبالتّالي عندما تكون الإنتخابات حرة ونزيهة تصبح لدى الشعب فرصة معاقبة الحكم غير الصالح وتصحيح أخطائه السياسية، ويصبح لدى الحكام الحافز لقبول المساءلة والشفافية في محاورة الحكم وشرح وتبرير ما يصدر عنهم من قرارت، والتشاور مع قطاعات كبيرة من أبناء الشعب قبل إصدار القرارات، ويتم تحفيز المشاركة السياسية من خلال المنافسة الإنتخابية وما تتطلبه من تجميع وحشد لأصوات الناخبين من خلال الإنتخابات الديمقراطية، التي تحفز التشاور واستطلاع آراء الشعب في عملية الحكم الصالح، وبمرور الوقت سيؤدي هذا التشديد على حوار الشعبي العام والإشغال بالعمل العام والمشاركة فيه إلى تراكم رأس المال الاجتماعي. [3]

وهكذا تساعد ديمقراطية الانتخابات على تعزيز الالتزام بالمصالح الاجتماعية الكبرى والاستجابة لها، ويمكن الإشارة إلى انه لا تقتصر فوائد المشاركة الديمقراطية في الحكم على الأنظمة السياسية العامة فقط ، ولكنها تعم أيضا القطاعات المحددة ومختلف مستويات صنع السياسة، على سبيل المثال كلما أتسع نظامة المشاركة العامة في صنع القرارات حول كيفية وأماكن إنفاق الموارد القليلة المتاحة للخدمات الصحية كلما أدى هذا الإنفاق إلى تحسين المستوى الصحي لعدد أكبر من الناس.

وبناءا على ما سبق ذكره من أهمية المشاركة السياسية للمواطن من خلال آلية الإنتخاب، يتضح جليا دور أهّمية الإدارة الإنتخابية بوصفها التجسيد الفعلي لهذه الإرادة ، فنجاح العملية الإنتخابية يستلزم تنفيذ عدد ضخم من المهمات على يد جمع من الأشخاص الذين يتوجب عليهم إدراك مسؤولياتهم تجاه القانون، ذلك أنّ إدارة العملية الإنتخابية تحدد مدى التزام النظام السياسي بالديمقراطية، فمراقبة العملية الإنتخابية وحياد الإدارة المنظمة لها ، هي العناصر التي من شأنها أن تعزز ثقة المتنافسين خاصة في المجتمعات التي تعيش حالات إنتقال من أنظمة شمولية إلى أنظمة تعددية.

[1] –أمين عواد المشابقة، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الراشد "إطار نظري"**، عمان : دار حامد،2012 ، ص69 ،

[2] –حسين بحاز، **الظاهرة الانتخابية بين إشكالية التمثيل والمشاركة السياسية والحكم الراشد**، عمان : دار الراية، 2012. ص174.

[3] – عبد الإله بلقزيز، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**، لبنان :الشركة العالمية، 2007 ، ص78 .

وحتى يتم توضيح الأمر أكثر بهذا الصدد، يتم التطرق إلى القنوات التي يتم من خلالها تعزيز المشاركة السياسة لتحقيق الهدف الأسمى ألا وهو الحكم الراشد، وهي كالآتي:

1- المشاركة عن طريق الاقتراع المباشر في الإنتخابات : وينظر إليها كواحدة من أهم سبل المشاركة السياسة في النظم الديمقراطية، وترتبط هذه العملية مباشرة بالديمقراطية التمثيلية التي تعني أن الشعب يمارس السلطة من خلال اختياره الحر المباشر لممثليه .[1] ورغم كل مظاهر الديمقراطية والشفافية التي تبدو في مثل هذه المشاركة، إلا أن نجاحها الحقيقي يبقى خاضعا لعوامل أخرى كثيرة، أهّمها قدرة المجتمع على متابعة ومحاسبة هؤلاء الممثلين وعدم الاعتماد على الثقة العمياء التي قد تحوّل الممثل إلى كيان منفصل عن المجتمع المحلي الذي أنتخبه.

2- المشاركة عبر الاستفتاء الشعبي : حيث تلجأ الأنظمة الديمقراطية أحيانا للحصول على تأييد شعبي لقانون أو إجراء معين إلى استفتاء الشعب قبل تطبيق قانون أو إجراء معين .[2] لكن من الملاحظ أن بعض الأنظمة تلجأ لمثل هذا النوع من المشاركة الشعبية من أجل تحقيق أهداف معينة سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية، أو لإجراء تعديلات جوهرية على بعض مواد الدستور الرئيسية، التي يجد النظام السياسي نفسه عاجزا على إجراءها عبر الطرق الديمقراطية العادية "داخل البرلمان مثلا"، ويمكن للاستفتاءات مثلا في الأنظمة العربية الهادفة لتعيين رئيس دولة أو تمديد ولايته بما يتناقض ونصوص وروح الدستور أن تكون أمثلة على هذا النوع من الإستغلال المدمر لشكل من أشكال المشاركة السياسة على مستوى شعبي واسع.

3- المشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي : حيث يتمتع الأفراد وفق الدستور بحق تقديم مشاريع قوانين أو أفكار يرون أنها تصلح لأن تلئون قانونا، ثم يقومون بعرضها على الجهات المعنية [3].

4 - المشاركة عن طريق اللجوء لوسائل الضغط : مثل ممارسة حق الإضراب أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية أو العصيان المدني، وحتى اللجوء أحيانا للعنف ضد مؤسسات الدولة أو رموزها، هذا النوع الأخير يلجأ إليه في حال إغلاق جميع قنوات المشاركة الشرعية الأخرى، ويعتبر هذا الشكل من أشد أشكال المشاركة خطورة، حيث أنه قد يمثل في حالات معينة رفضا شعبيا كاملا لوجود نظام سياسي معين ، أو

---

[1] - ناصر محمود رشيد شيخ علي، " **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة الأردن، 2008 ، ص39 -40

[2] - أوها هيبة فتيحة،**'المواطنة في ظل الحكم الرشيد'**،ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي،جامعة سطيف، 2007 ،ص5.

[3] - داود الباز، **مرجع سابق**، ص372.

سعيا لتغيير هذا النظام برمته عبر حركة شعبية واسعة ذات أشكال نضالية مختلفة ومتدرجة في تصاعدها،وهذا الشكل من المشاركة يتطلب وجود مجتمع مدني قوي باعتباره من مكونات الأساسية للحكم الراشد إلى جانب تشكيلات سياسية حزبية تلتقي على قاسم مشترك واحد، ولو كان تكتيكيا "مرحليا"، من أجل خوض معركة معينة وضمن مرحلة معينة، يجب أن يكون فيها النظام السياسي القائم قد توصل إلى منعطف حاسم في مجرى حيلته وحياة المجتمع بأسره، ومثال ذلك الثورات الشعبية في رومانيا ضد الرئيس "تشاوشيسكو."

5 – المشاركة عن طريق جماعات الضغط : وذلك عندما لا تكون القنوات الرسمية للمشاركة فاعلة أو مؤثر وهنا لابد من الإشارة إلى أن مجموعات الضغط هذه رغم تسترها تحت غطاء المشاركة، إلا أنّ كثيرا منها تكون ممثلة لشريحة محدودة العدد واسعة النفوذ اقتصاديا وسياسيا.

6 – المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني : كالجمعيات النسوية والاتحادات الطلابية والنقابات و الجمعيات الثقافية والدينية وذلك من أجل بلورة رأي عام ضاغط على الحكومة. [1]

7– المشاركة عن طريق الأحزاب : التي تعتبر من ركائز الأنظمة الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية التي تمنح النظام السياسي صيغته الديمقراطية وحجر الزاوية في تأطير وتفعيل المشاركة الشعبية السياسية، وتحقيق الرشادة في الحكم [2].

ما يمكن استنتاجه هو أن تعزيز المشاركة السياسية من خلال القنوت إلي ذكرت سابقا ومدى قوتها وفاعليتها، هو ما يؤدي إلى تحقيق الحكم الديمقراطي، وهذا الأخير بطبيعة الحال يؤدي إلى تحقيق الحكم الراشد الذي يستند على المشاركة والمحاسبة والرقابة، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي على وجود الحكم الراشد، وفي هذا الشأن يجب أن تقوم الدولة الديمقراطية الرشيدة على:

– ضمان حرية التعبير كافة المواطنين ودون استثناء.

– الحرية في إنشاء وتشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب والانضمام إليها.

– الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات والحق في الترشح.

– ضمان حرية الانتخابات وشفافيتها.

[1] – بوصنبورة عبدالله ،**'المجتمع المدني والمشاركة الشعبية ضمان لترشيد الحكم'** ، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي،جامعة سطيف،أفريل 2007 ،ص7–8 .

[2] – عبد الإله، **مرجع سابق**، ص 79–80 .

خامسا: دور الهندسة الإنتخابية في ترسيخ الديمقراطية والحكم الراشد.

بإعتبار أنّ الهندسة الإنتخابية هي الآلية الكفيلة بضمان المشاركة السياسية، فهي تقوم على ترسيخ الديمقراطيةِ والحكم الراشد من خلال مايلي:

1- تحسين تمثيلية وحكامة النظام الانتخابي : وهو هدف مباشر في الهندسة الانتخابية، ويرتبط به أهداف أخرى مثل رفع مستوى المشاركة الانتخابية لدى أنظمة التي تعاني من العزوف الانتخابي للمواطنين، مثل ظاهرة عدم إقبال المواطنين على الانتخابات في دول عريقة في الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأميركية،وبعض الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تحسين جوانب متعلقة بسوء تمثيل فئات اجتماعية مثل تحسين تمثيل المرأة على المستوى السياسي، ضمان أماكن مضمونة للأقليات الإثنية.

2- تقوية النظام الحزبي والمنظمات الحزبية : وتندرج ضمنه مجموعة من الأهداف الأخرى المتعلقة بدور الأحزاب السياسية على المستوى الاجتماعي والحكومي، فمن ناحية العلاقة السببية المعروفة بين النظام الإنتخابي والنظام الحزبي، حيث أن تبني تصميم معين للنظام الإنتخابي سيكون نتيجته نظام حزبي أكثر أو أقل استقرار، أكثر أو أقل تجزئة، وهناك أهدف أخرى فرعية مثل تقوية الأحزاب السياسية الوطنية أو تقوية الوظيفة التجميعية للأحزاب السياسية ، وتندرج فيها عدة استراتيجيات : تقوية دور الأحزاب الممثلة على المستوى الوطني وإضعاف الأحزاب القطاعية، إستراتيجية ضبط وتحديد عدد الأحزاب السياسية الممثلة في المؤسسات التمثيلية، تقوية التنظيمات الحزبية من القمة إلى القاعدة، ويمكن الإشارة إلى أنّ بعض الدول تشهد إدخال الإنتخابات الأولية داخل الأحزاب السياسية، وهو هدف يندرج ضمن تجديد أساليب اختيار المرشحين والقيادات الحزبية.[1]

3- تعزيز الاستقرار السياسي والاستقرار الحكومي : ذلك أن أهم مشكلة تواجه الحكومات البرلمانية هو استقرارها، نتيجة إفتقارها لأغلبية مطلوبة، وهذه المشكلة لا تعاني منها النظم الديمقراطية التي تتبنى الأسلوب الأكثري حسب" **ليبهارت** "مثل بريطانيا، حيث تتبنى نظاما إنتخابيا أغلبيا يقوم على دائرة الإنتخابية ذات مرشح واحد، ونظام الفائز الأوّل يأخذ كل شيء، حيث ينتج عنها فوز الحزب الأوّل أو الحاكم بأغلبية مريحة تسمح له بالحكم دون اللجوء إلى عقد تحالفات حزبية حكومية، لكن مشكلة تشكيل الائتلافات الحكومية تشهدها باستمرار النظم السياسية التي تتبنى أنواعا من النظم النسبية أو المختلطة، حيث لا يتمكن الحزب الذي يحتل المرتبة الأولى انتخابيا من الإنفراد بتشكيل الحكومة دون الاستعانة بتحالفات مع أحزاب أخرى

[1] - محمّد زين، **مرجع سابق**، ص4 .

تسمح للحكومة بوجود أكثرية في البرلمان[1]، هذا النوع من التحالفات يؤدي إلى عدم استقرار الحكومات وسقوطها كل ما طرأت أزمة سياسية حكومية بين أطراف الإئتلاف وانسحب أحد أحزاب الائتلاف، بحيث يسهل على المعارضة إسقاط حكومة الأقلية، لكن هذه الأزمات تتفاقم كلما كان هناك عدد كبير من الأحزاب ممثلة برلمانيا، وكلما كان الحجم النسبي للحزب الأول صغيرا .

المطلب الثاني : دور العملية الإنتخابية في إثبات مبدأ الشفافية وتأكيد نجا عته:

تعد الشفافية واحدة من المصطلحات المدنية التي تستخدمها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم، وقد جاءت في سياق ضرورة إطلاع الجماهير على كل مناهج السياسات العامة وتعريفهم بكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين على السلطة، وذلك للحد من السياسات الغير المعلنة التي غالبا ما تكون خاطئة.

على العموم سيتم التعرض في هذا المطلب أوّلا لمفهوم الشفافية ومجالاتها، ثم التطرق لمضمون وجوهر مساهمة الإنتخابات في تعزيز مبدأ الشفافية كأحد أهّم مبادئ الحكم الراشد.

أولا : مفهوم الشفافية.

1 – تعريف الشفافية:

لغة : مأخوذة من الجذر "شفف "الذي يعني" الخفة ورقة الحال "أو" الشيء القليل "أو" الشيء الذي يرى ما خلفه[2].

اصطلاحا : تعرف الشفافية بأنها ":حق الشعب في معرفة كل ما يتعلق بأعمال حكومته؛ فالحكم الجيد هو الذي يحرص على أن تكون الحكومة منفتحة وشفافة إلى حد كبير، على أنّه يجب أن يسمح لها بقدر معين من التكتم والسرية لكي تعمل بشكل صحيح[3].

هذا التعريف يركز على أهّمية تطلع الشعب بأعمال التي تقوم بها الحكومة في الدولة، وهذا ما يزيد ويضفي نوع من الشرعية في النظام الحاكم، باعتبارها محصلة لصورة التفاعل بين السلطة وبين المواطنين.

[1] - أمحند برقوق ، **مرجع سابق** ،ص8 -9.

[2] – يوسف مُحَمَّد، **مدى ارتباط مفهوم الحكم الراشد بالقيم الديمقراطية**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول:دور الموارد البشرية في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، جامعة الجزائر،جويلية 2004 ،ص9 .

[3] – غسان سلامة،" **أساسيات الحكم الراشد**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 62 ، أفريل 2002 ، ص104 .

2- مجالات الشفافية : ويمكن إدراجها فيما يلي:

أ /الشفافية المالية :إن إحدى النتائج المتوقعة لإدارة الحكم الشفافة والمسؤولية في ظل حكم القانون،هي وجود شفافية مالية والتي تشكل بدورها مكونا جوهريا من مكونات إدارة الحكم، وتوضع السياسات الاقتصادية المثلى بحيث تتجاوب قدر الإمكان مع المجتمع المدني فيما تعمل على تشجيع الأسواق الحرة والتنافسية التي تزدهر في ظلها القوى الإنتاجية للقطاع الخاص، وبالتالي فإن اللّوائح والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة تكون القاعدة الأساسية التي تربط بانسجام الدولة بالقطاع الخاص.

ب /مكافحة الفساد :هناك اتفاق على أنّ الفساد هو أحد المشكلات الرئيسية التي تعاني منها الكثير من المجتمعات المعاصرة الديمقراطية والغير الديمقراطية على حد سواء، وهو كظاهرة ارتبط في كثير من المجتمعات بفضائح السياسيين الذي ينظرون للسياسة على أّنها عمل تجاري[1] ، ولعل من أبرز صور الفساد هي عدم نزاهة الانتخابات، والتي تؤدي بدورها إلى سلبيات عديدة، ولعل من أسباب الفساد وأبرزها هو غياب الشفافية، وعدم وجود وضعف الأجهزة الرقابية.

ج /الإصلاح الإداري :هناك ارتباط وثيق بين الإصلاح الإداري والمالي من جهة ومكافحة الفساد من جهة أخرى، حيث أن الإدارة الرشيدة و الصالحة تخفض احتمالية الفساد، وتشمل عملية الإصلاح الإداري عملية اختيار القادة والموظفين وعملية الرقابة والتفتيش المستمر والشفافية، وإصلاح القوانين، وتحسين أداء المؤسسات وتطوير الأجهزة الإدارية.

ما يمكن قوله هو أن إصلاح المنظومة المالية والإدارية ومكافحة الفساد، هي من المجالات الأساسية والركيزة الرئيسية لتحقيق مبدأ الشفافية ورشادة الحكم.

[1] - مُحَمَّد فهمي درويش، **مرجع سابق**، ص208 .

ثانيا: مساهمة الإنتخابات في تعزيز مبدأ الشفافية كأهم مبادئ الحكم الراشد:

تطبيقا لمبدأ الشفافية فإن الحكم الراشد يركز اهتمامه من خلال تعامله مع مصالح المجتمع التي تتنافس فيما بينها من خلال أربعة محاور رئيسية هي:

1- إمكانية الوصول إلى السجلات والوثائق العامة التي تحفظ فيها شؤون أفراد المجتمع بطريقة سلسلة وميسورة.

2- إمكانية التواصل مع المؤسسات الحكومية التي تتناول الشأن العام ، مثل الاجتماعات والندوات حيث تناقش هذه الشؤون ويتم اتخاذ قرارات بشأنها.

3- إمكانية التواجد داخل الأماكن المسؤولة روتينيا عن إدارة الشؤون الحكومية، مثل السجون والمستشفيات والمدارس الحكومية، وفق ما تنص عليه لوائحها.[1]

4- التحري عن وجود معايير الشفافية والعدالة فيما يخص الانتخابات، وذلك بالأمور التي تتصل بتسجيل الناخبين، وسرية التصويت، و إدارة الانتخابات والإشراف عليها، وسلامة عملية فرز الأصوات، واعلان نتائجها والنظر في أي طعون أو شكاوي.[2]

أما غياب مبدأ الشفافية في الإنتخابات، يؤدي إلى عدم إمكانية الناخبين تغيير الحكومات القائمة، ذلك بغض النظر عن وجود قوانين تنص على حرية التصويت وعدالة الانتخابات وغير ذلك من ناحية، وعن وجود برامج وبدائل متعددة أو مرشحين متعددين من ناحية أخرى، وفي هذه الحالة، أي غياب شفافية الإنتخابات تكون هنا النتائج معروفة مسبقا وذلك نتيجة الآليات التي ابتكرها الحكام للتلاعب بالإنتخاب، و هو ما يعيق في النهاية تحقيق الحكم الراشد في الدولة بسبب غياب الشفافية والمحاسبة والمساءلة ، وهي من المبادئ المهمة لتحقيق الحكم الراشد.

وفي الأخير يمكن القول أن الأنظمة التي تطبق مبدأ الشفافية تمتلك إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسئولين وتصنع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور، وبالتالي الانتخابات التي تتسم بها هذه الأنظمة توصف بالنزاهة والحرية ، كما أن نظام حكمها وصل إلى درجة وصفه بالحكم الراشد.

[1] - عبد الإله بلقيز، **مرجع سابق**، ص85 .

[2] - براهيم بن داود إ، "**المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية ومدى تحقيق البناء الديمقراطي والحكم الراشد**"، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011 ،ص369 .

خلاصـــة الفصـــل:

أهم ما تم التوصل إليه من خلال هذا الفصل، الذي أبرز جدلية العلاقة ما بين العملية الإنتخابية وتجسيد الديمقراطية، وما بين العملية الإنتخابية وتحقيق الحكم الراشد هو ما يلي:

أولا : أنّ الإنتخابات هي إحدى الوسائل الرئيسية للديمقراطية، وهي لا توجد إلا في نظام الحكم الديمقراطي وحتى تتصف بأنها إنتخابات ديمقراطية يجب أن تتسم بما يلي:

1- مبدأ حكم القانون، والتداول السلمي، على السلطة ومبدأ المواطنة كمصدر للحقوق والواجبات، باعتبارها الخصائص أو المقومات الرئيسية للانتخابات الديمقراطية، وهي كلها خصائص تقوم في الإطار الدستوري الديمقراطي للدولة.

2- التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر للسلطة، طريقة اختيار الحكام تقوم على التفويض الشعبي،و تسوية الصراعات السياسية بطرق سلمية، توفير الشرعية السياسية أو تجديدها، محاسبة ومساءلة الحكام وقت الإنتخابات، التجنيد السياسي والتثقيف السياسي وهي كلها من مبادئ الانتخابات الديمقراطية.

3- حرية الإنتخابات، والتي تستند إلى مبدأ الحكم القانون والتنافسية واحترام حقوق وحريات المواطنين الرئيسية، نزاهة اللإنتخابات، والتي تستند إلى دورية الإنتخابات، ونظام إنتخابي عادل وفعال ، وحق الاقتراع العام، والتزام القائمين عليها بالحياد السياسي والحزبي في إدارتها ، وبشفافية في تسجيل الناخبين ، وفي فرز الأصوات وإعلان النتائج ،هي كلها من معايير الانتخابات الديمقراطية.

ثانيا :الإنتخابات الحرة والنزيهة هي ركن أساسي من الديمقراطية ودلالة على وجود الحكم السياسي الرشيد،و تلعب الإنتخابات الحرة والنزيهة دورا أساسيا في تحقيق الحكم الرشيد من خلال:

1 - تعزيز المشاركة السياسية، فعندما تتسم الانتخابات بنزاهة والحرية تصبح لدى الشعب فرصة معاقبة الحكم الغير صالح وتصحيح أخطائه السياسية، ويصبح لدى الحكام الحافز لقبول المساءلة والشفافية، ويتم تحفيز هذه المشاركة السياسية، من خلال المنافسة الانتخابية تعتمد الانتخابات الديمقراطية التي تحفز التشاور واستطلاع آراء الشعب في عملية الحكم الصالح.

2- أنّ الهندسة الإنتخابية، هي آلية تضمن المشاركة السياسية الدورية للمواطنين من خلال معايير النزاهة والشفافية، وهي تعمل على ترسيخ الديمقراطية والحكم الراشد ، من خلال تحسين التمثيلية وحكامة النظام الإنتخابي ، العمل على تقوية النظام الحزبي و المنظمات الحزبية ، تعزيز الاستقرار السياسي و الإستقرار الحكومي.

3- إثبات مبدأ شفافية النظام الحاكم وتأكيد نجاعته ، والذي يعمل بدوره على تعزيز الحكم الراشد من خلال حق الشعب في معرفة والحصول على المعلومات التي تخص أعمال حكومته، إمكانية التواصل مع المؤسسات الحكومية من خلال اجتماعات وندوات، العمل على تطبيق معايير النزاهة والعدالة وحرية والمساءلة في الانتخابات.